ورقة بحثية للشبكة العربية
للمنظمات غير الحكومية للتنمية

تحديات الانتقال الديمقراطي
في السودان
ما بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021م

إعداد: أ. مدني عباس مدني

يناير 2022 م

توطـــئة:

في ديسمبر من العام 2018م, انطلقت الثورة السودانية ضد نظام البشير المدعوم سياسياً من قبل الجبهة الإسلامية في السودان , وقد أستمر هذا النظام في الحكم لمدة ثلاثون عاماً انتهت بانتصار الثورة السودانية ونجاحها في ازاحة البشير في إبريل 2019م , وبعد أربعة أشهر من الاحتجاجات اليومية في مدن وأرياف السودان المختلفة , بلغت تلكم الاحتجاجات حدها الاقصى باعتصام الثوار السودانيين أمام مباني القيادة العامة في 6 أبريل داعين القوات المسلحة السودانية للانحياز للثورة , وقد قام كبار ضباط البشير ولجنته الامنية باعلان تنحية البشير عن السلطة والانحياز للشعب وتكوينهم لمجلس عسكري انتقالي بقيادة وزير الدفاع ونائب البشير في آخر حكومة قام بتشكيلها في مارس من نفس العام.

طبيعة الانحياز أو تغيير السلطة في ابريل 2019م كما اتضح من بعد لم تشكل انحيازاً كاملاً لعملية الانتقال الديمقراطي , بل وجود رغبة للمكون العسكري في المشاركة الكبيرة في السلطة ان لم يكن الهيمنة عليها , حيث ابتدأ مسار تفاوض بين العسكريين وقوى الحرية والتغيير التي قادت الثورة على نظام البشير وسار في اطار معقد بين رغبة القوى المدنية في حصر الوجود العسكري في الفترة الانتقالية في اطار تشريفي رمزي , وعزم القيادات العسكرية في لعب أدوار مهمة خلال فترة الانتقال مما أوجد شكوكاً عميقة تجاه نواياهم في الاستئثار بالسلطة مستقبلاً, وفي 3 يونيو 2019 تم فض اعتصام الثوار أمام بوابة القيادة العامة والذي امتد من السادس من إبريل بالقوة العسكرية في ولاية الخرطوم وكافة ولايات السودان المختلفة, كما أعلن رئيس المجلس العسكري إلغاء التفاوض مع قوى اعلان الحرية والتغيير وكل ما توصل اليه الطرفان من نتائج التفاوض في جلساته السابقة .

نجحت المقاومة الداخلية بالإضافة إلى الضغوطات التي مارسها المجتمع الدولي في ارغام القيادات العسكرية على العودة للتفاوض مرة أخرى وتوقيع اتفاق مع قوى اعلان الحرية والتغيير وإيجاد تأسيس دستوري للفترة الانتقالية عبر ما يسمى بالوثيقة الدستورية في أغسطس 2019م.

انطلقت الشراكة بين المدنيين والعسكريين وهو مسار ارتبط بالعديد من التحديات والاختلافات بين الطرفين , تدخل المكون العسكري الممثل في مجلس السيادة في عملية السلام وقيادته للمفوضيات , وخلق تحالفات منفصلة مع الحركات الإقليمية المسلحة , والاستحواذ على جزء كبير من النشاط التجاري عبر المؤسسات الاقتصادية للمؤسسة العسكرية , كما تدخل في الشأن الخارجي بشكل سافر وصل مرحلة ابتدار مسار للتطبيع مع اسرائيل عقب زيارة رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ليوغندا والاجتماع مع رئيس وزراء اسرائيل السابق بنيامين نتنياهو , كما لم يخلو المناخ السياسي من تراشقات بين أطراف الشراكة خاصة في الفترة التي سبقت انقلاب 25 اكتوبر , بشكل عام لم تكن الشراكة مثالية بين الطرفين وقد ساهم طموح المؤسسة العسكرية في السيطرة الكاملة على مقاليد الحكم في السودان في زيادة التوتر بين اطراف الفترة الانتقالية .

لم يكن انقلاب القيادات العسكرية في 25 أكتوبر مفاجئ بالنسبة للسودانيين , فقد سبقته محاولات تجهيز الملعب من قبل رئيس مجلس السيادة ونائبه , اللذان ابتدرا هجوماً على القوي السياسية , تم الرد عليه من بعض القيادات السياسية والمدنية , وتعطلت على إثره كل مؤسسات البلاد السياسية المشتركة بين الطرفين ,حيث تعطل عمل مجلس السيادة , المجلس التشريعي المؤقت (ويتشكل من مجموع مجلسي السيادة والوزراء) كما تعطل عمل مجلس الأمن والدفاع والمجلس الأعلى للسلام , ومجلس شركاء الفترة الانتقالية , كما طفقت صحيفة القوات المسلحة الناطقة باسم الجيش بخطاب تحريضي ضد السياسيين ومطالبة الجيش بالتدخل لإصلاح الأوضاع في البلاد , وقبل أن تشرق شمس اليوم الخامس والعشرون من شهر اكتوبر قامت قوات عسكرية مشتركة باعتقال قيادات قوى الحرية والتغيير , وهو الإجراء الذي أعقبة خروج الجماهير إلى الشوارع منددة بالانقلاب حتى قبل صدور بيانه الأول من رئيس مجلس السيادة والقائد العام للجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان .

هذه الورقة تحاول تناول موضوع تحديات الانتقال الديمقراطي في السودان على ضوء انقلاب 25 اكتوبر وهي في ذلك بالإضافة للسرد المختصر لواقع ما قبل 25 اكتوبر, فإنها تتناول التعقيدات الرئيسية التي أدت للانقلاب 25 اكتوبر وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان بشكل عام, كما تحاول التوصل إلى السيناريوهات المحتملة للانتقال الديمقراطي من خلال استعراض الفاعلين المختلفين وادوارهم.

بعد المقدمة التي بدأناها للورقة يتناول الجزء الأول من الورقة تعقيدات الانتقال الديمقراطي في السودان, والاشكاليات التي أدت إلى انقلاب 25 اكتوبر وتواجه مستقبل الانتقال الديمقراطي في السودان, بينما يخصص الجزء الثاني لتحليل الفاعلين وأدوارهم وتأثير ذلك على سيناريوهات المستقبل في السودان.

الجـزء الأول: الانقـلاب علـى الانتقـال الديمقراطي:

مطامع ومخاوف:

هنالك قضايا مختلفة حكمت طبيعة العلاقات بين شركاء الفترة الانتقالية، ويمكن أن نرمز إليها بهذا العنوان: مطامع ومخاوف للعسكر حددت طبيعة تعاملهم مع الشريك المدني ويمكن حصرها في التالي:

أولاً: الاقتصاد وصراع السلطة في السودان:

لا يمكن النظر إلى قضية الصراع بين المدنيين والعسكريين في السودان على أنها محض صراع سياسي على السلطة ، على كون العامل السياسي مهم في فهم دينامية الصراع في السودان ، لقد أسست سنوات حكم البشير لاقتصاد ظل يسيطر على النشاط الاقتصادي، وقد أصبحت المؤسسة العسكرية والأمنية تسيطر على كثير من الأنشطة التجارية المتعلقة بالصادرات والواردات ، وعلى ما يبدو من تناقض واضح من اتباع نظام البشير لسياسة التحرير الاقتصادي ، وتفكيك مؤسسات القطاع العام الرسمية ، إلا ان المقابل لذلك كانت بيع بعض هذه الشركات لصالح مناسيب نظام البشير كما تم تتبيع بعض هذه الشركات للمؤسسات العسكرية والامنية .

العديد من المراجعات والتسويات تمت من أجل تبعية مؤسسات اقتصادية لـ(التنظيم الاسلامي) لصالح المؤسسة العسكرية في الفترة بين سقوط البشير وتشكيل الحكومة الانتقالية ، كما تم تحويل الاشراف والسيطرة على قطاع الاتصالات والطيران المدني لصالح العسكر ومجلس السيادة ، جدير بالذكر أن أغلب أصول أموال وشركات القطاع العسكري تعود بأصولها للمال العام ، وليس مال خاص بالمؤسسة العسكرية أو اقتطاعات من رواتب أفرادها ، كما هو الحال في منظومة الصناعات الدفاعية وهي من أكبر إن لم تكن أكبر مؤسسة اقتصادية في السودان، أو شركة زادنا . لقد اجتهدت القيادة العسكرية في جعل السلطة التنفيذية المدنية منزوعة الموارد، وهو من أولى المؤشرات على نيتهم في إفشالها اقتصادياً لإيجاد قاعدة مؤيدة للانقلاب.

ورثت الحكومة الانتقالية وضعاً اقتصادياً منهاراً وخزانة خاوية , واقتصاد (عسكري – أمني) موازي يسيطر على جل صادرات البلاد وموارد العملة الاجنبية سواء كانت الموارد المعدنية وعلى رأسها الذهب أو المنتجات الحيوانية والزراعية , بالإضافة لامتلاك الشركة صاحبة أكبر سعة في طحن القمح وتوفير الدقيق للخبز , ومساحات وآليات زراعية ضخمة , وقد عملت الحكومة الانتقالية على الوصول لتفاهمات مع القادة العسكريين حول الشركات وضرورة خضوعها لمبدأ ولاية المالية على المال العام , ولم تجد سوى المراوغة والوعود من الجانب العسكري.

هنالك مفارقات كبيرة بين أرقام الصادرات الفعلية للسودان وأرقام الصادرات لدى الجهات الرسمية, حيث يلعب التهريب الدور الاساسي في خلق هذا التناقض, مما أدي إلى اتهام الأجهزة العسكرية والأمنية بالوقوف خلف هذا التهريب مقروناً بمسؤوليتها عن إيقافه, ومشاركتها النهمة في النشاط الاقتصادي في نفس الوقت.

عملت الحكومة التنفيذية على تبني مشروع الاصلاح الاقتصادي لمعالجة أزمة الديون المستحقة على السودان والتي تجاوزت 60 مليار , وللاستفادة من مبادرة (الهيبيك) للدولة الفقيرة المثقلة بالديون , بما يمكنها من الاستفادة من الاعفاءات وتقبل منح وقروض جديدة , هذا المسار الاقتصادي لم يكن محل اتفاق حتى داخل الشق المدني , فطبيعة برنامج الاصلاحات الاقتصادية هذا سيؤثر بالتأكيد على الشرائح الاجتماعية الاكثر فقراً , وفي دولة كالسودان تتجاوز نسبة الفقر فيها 65 % من السكان , بالتأكيد سيكون لهذه السياسة انعكاساتها , رغم برامج الدعم الاجتماعي المصاحبة لهذه الاصلاحات , ما يهم هنا ليس نقد هذه السياسات أو الثناء عليها , ولكن التنبيه لأن جزء من هذه السياسات كان يتعارض مع تضخم الاقتصاد الموازي من حيث ما تفترضه هذه الاصلاحات من ضبط هذه الشركات التي لا تخضع لسلطة المراجع العام , بالإضافة للسير في خصخصة القطاع العام , أيضاً في اطار هذه السياسات قامت الحكومة الانتقالية بتوحيد سعر الصرف للعملات الاجنبية , نجح هذا الاجراء في القضاء على السوق الموازي والمضاربات في سوق العملة , وهو سوق لم يكن تجاره ومرتاديه بعيدين عن اقتصاد الظل العسكري .

الصراع على الموارد ومحاولة احتكار الاقتصاد من القيادات العسكرية لا يمكن النظر اليه كعامل ثانوي في الصراع بين العسكريين والمدنيين, خاصة إذا علمنا أن الأشهر التي تلت الانقلاب كان هي الأشهر التي سيبدأ فيها توفير الدعم الخارجي للحكومة السودانية.

ثانيـاً: حــروب الإقليــم: تحالفـات العســكر وتعهداتهم:

وقع نظام البشير اتفاقات عسكرية مع دول ما سميت بتحالف الشرعية في حرب اليمن، وقد صنفت القيادات العسكرية الحالية بأنها ذات ولاء لهذا المحور، مما خلق حالة من التوجس الشعبي تجاه دول هذا المحور، كما كانت طبيعة الاتفاقيات العسكرية وما يترتب عليها من مقابل لصالح المؤسسة العسكرية في السودان بعيداً عن أعين ومعرفة الحكومة التنفيذية ناهيك عن مراقبتها. لقد شغل العسكر جزء مهم من سياسات العلاقات الخارجية بلا توضيب مؤسسي يحدد هذا الدور ومساحته.

بالتأكيد لا يمكن القول بتوحيد مصالح هذا المحور أو توافقها كلية مع مصالح العسكر ، كما تتفاوت درجة قربهم أو بعدهم من المكون المدني ، والذي للدقة لم تكن له استراتيجية واضحة في قضايا العلاقات الخارجية للسودان ومحاولة توظيفها لصالح الانتقال الديمقراطي ، ويعتبر المجهود الخارجي الذي نجح في الغاء العقوبات الامريكية على السودان وفي التسريع بإجراءات إعفاء الديون مرتبط بعنصرين ، الأول هو السمعة الطيبة التي جلبتها الثورة السودانية السلمية وما اجتذبته من تضامن دولي ، العنصر الثاني هو شخصية رئيس الوزراء الانتقالي د. عبد الله حمدوك وارتباطه بالمؤسسات الإقليمية والدولية كخبير تنموي وصاحب علاقات دولية متعددة ساهمت في تحقيق هذه النجاحات .

ارتبطت المؤسسة العسكرية ايضا بالمحور الروسي وهو ما ظهر لاحقاً في دفاعهم عن الانقلابيين، ويرتبط الأمر بالموافقة العسكرية على إعطاء الروس قاعدة عسكرية في البحر الأحمر، كما يرتبط بالدور الصيني في التنقيب عن الذهب في السودان وشراكاته مع العسكر.

ثالثاً: فض الاعتصام وقلق القيادات العسكرية:

عقب فض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو 2019 وكواحدة من شروط قوى اعلان الحرية والتغير للعودة للتفاوض تم الاتفاق على تشكيل لجنة للتحقيق في الانتهاكات والجرائم التي ارتبكت في ساحة القيادة العامة وما جاورها ، وبالفعل تم تضمين هذه النقطة في الوثيقة الدستورية، لتصبح واحدة من مهام رئيس الوزراء تشكيل هذه اللجنة، والتي رغم تشكيلها عقب شهرين من أداء رئيس الوزراء للقسم في أغسطس من نفس العام ,إلا أنه وحتى الآن لم تسلم تقريرها حول هذه المجزرة التي راح ضحيتها العشرات من الثوار بالإضافة لحوادث الاغتصاب ومئات الجرحى ، هذه الحادثة ظلت تشكل مصدر قلق عميق للقيادات العسكرية التي تخشى من أن تدخل عبر الادانة في هذا التحقيق لقائمة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية ,والتعرض لعقوبات داخلية ودولية بسبب هذه الادانة , لقد كان تعبير هذه القيادات حول تربص المدنيين بهم ، وانتظارهم لإنهاء فترة رئاسة العسكريين لمجلس السيادة لاعلان ادانتهم واحدة من الهواجس والمخاوف التي تقود سلوكهم تجاه الفترة الانتقالية .

الجزء الثاني: الفاعلين في الفترة الانتقالية وسيناريوهات ما بعد انقلاب 25 اكتوبر

هذه الورقة البحثية ستتناول أدوار الفاعلين المختلفة, وسيناريوهات المستقبل للانتقال الديمقراطي في السودان على ضوء تحليل أدوار الفاعلين وطموحاتهم المستقبلية.

أولاً: الفاعلين في المشهد السياسي:

القيادات العسكرية في السودان

يعاني السودان في وقته الحالي وبسبب السياسات والحروب التي خاضها نظام البشير من تعدد الجيوش , حيث يوجد الجيش الرسمي ذو التاريخ القديم الذي يتجاوز المائة عام حيث تشكل في فترة الدولة الاستعمارية وشارك في حروب بريطانيا الخارجية , وتاريخ الجيش والعمل السياسي تاريخ قديم في السودان , وعقب الاستقلال لم يدع الجيش زمناً طويلاً يمر قبل تدخله السياسي , والذي بدأ بانقلاب الفريق ابراهيم عبود في العام 1958 , وقبل انقضاء ثلاث أعوام من استقلال السودان , وقد استمر في الحكم حتي اطاحت به ثورة اكتوبر 1964 , وما لبث الجيش أن عاد للحكم مرة أخرى متعاون مع احزاب يسارية عبر انقلاب مايو 1969 وهو الانقلاب الذي استمر لمدة ستة عشر عاماً حيث اطاحت بنظام النميري انتفاضة إبريل 1985 , والتي لم تنجح في الترسيخ لحكم ديمقراطي مستقر حيث أجهضت بانقلاب البشير والذي استمر لمدة ثلاثون عاماً وانتهى بنجاح ثورة ديسمبر في ابعاده عن الحكم في 11 أبريل 2019.

بالإضافة للجيش الرسمي هنالك مليشيات الدعم السريع وهي القوات التي شكلها البشير من القبائل العربية في دارفور للاستعانة بها ضد الحركات المسلحة في الاقليم , وقد تطورت هذه القوات تسليحاً وتدريباً , حتى تم إعداد قانون خاص بها في العام 2017 فقد تبعت في أول الأمر لجهاز الأمن ومن ثم القوات المسلحة قبل أن تصبح قوة شبه مستقلة , وبالإضافة للقوة العسكرية التي يقودها وتقع تحت أمرة محمد حمدان دقلو - والذي يشغل في نفس الوقت منصب نائب رئيس مجلس السيادة - فإنه يمتلك واحدة من أكبر الشركات التي تعمل في مجال الذهب وأنشطة اقتصادية أخرى وهي شركة الجنيد.

توجد أيضا جيوش الحركات المسلحة التي كانت تخوض حروب ضد نظام البشير ومن أبرزها: الحركة الشعبية شمال – جناح الحلو, وحركة تحرير السودان – جناح عبد الواحد, حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم, حركة مناوي, جيش تحرير السودان المجلس الانتقالي بقيادة الهادي ادريس, تجمع قوى تحرير السودان برئاسة الطاهر حجر, الحركة الشعبية – جناح مالك عقار, ويقع نشاط هذه الحركات في ولايتي جنوب كردفان والنيل الازرق, وولايات دارفور الخمسة.

باستثناء حركة تحرير السودان بقيادة الحلو, وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد فإن بقية القوى وقعت اتفاق سلام جوبا مع الحكومة الانتقالية, ورغم ان هذه الفصائل كانت جزء من كتلة نداء السودان الموجودة داخل قوى اعلان الحرية والتغيير الا أنها انسحبت من قوى اعلان الحرية والتغيير, واختارت أن تفاوض الحكومة الانتقالية وذلك قبل توقيع الوثيقة الدستورية مباشرة, تشارك هذه الحركات مع اختلاف درجة دعمها في الانقلاب في الحكومة الحالية, وزراء وأعضاء مجلس سيادة.

قوى اعلان الحرية والتغيير في السودان

تشكلت قوى اعلان الحرية والتغيير كجبهة عريضة لإسقاط نظام البشير في يناير 2019 وعقب التوقيع على الاعلان في 1 يناير من القوى السياسية والمهنية وتحالف من قوى المجتمع المدني المناهضة لنظام البشير, حيث تتشكل من خمس كتل رئيسية:

- تجمع المهنيين السودانيين
- قوى نداء السودان
- قوى الاجماع الوطني
- التجمع الاتحادي
- تجمع القوي المدنية

بالإضافة إلى مجموعات أخرى سياسية ونسوية وإقليمية قامت بدعم الاعلان , مع مرور الزمن وعقب سقوط البشير مباشرة بدأت تظهر بعض الخلافات بين مكونات التحالف , وقد شكل موضوع الاتفاق والشراكة مع العسكريين محوراً أساسياً في هذا الانقسام , والذي ترسخ بانسحاب الحزب الشيوعي من التحالف قبل نهاية العام 2020 , وانقسام تجمع المهنيين , بالإضافة لصراع تجمع القوى المدنية وبقية التحالف في قضايا عديدة , حدثت العديد من الخلافات داخل الجسم حول قضايا اضافية متعلقة بالشراكة في هياكل الحكم وفي أوزان القوى المختلفة داخل هياكل الحرية والتغيير .

جرت محاولات ومبادرات مختلفة لتوحيد قوى اعلان الحرية والتغيير كان من أبرزها محاولة توحيد هذه القوي عبر اعلان سياسي في 8 سبتمبر 2021 , عادت فصائل رئيسية من الحركات المسلحة لهيكل الحرية والتغيير , ولكن بالمقابل حشد العسكريين الحركات المسلحة الحليفة له بالاضافة لحزب صغير من كتلة نداء السودان (حزب البعث السوداني و تيار منشق من حزب البعث العربي) وقوى أخرى لم تكن جزء من قوى الحرية والتغيير في جبهة جديدة تم تسميتها الحرية والتغيير (مجموعة الميثاق) , وهي نفس القوي التي باركت وشاركت في انقلاب 25 أكتوبر.

لجان المقاومة السودانية:

قوى وتنظيمات قاعدية تشكلت في الاحياء والمدن مقاومة لنظام البشير بدأت بالتشكل بصورة محدودة عقب العام 2013 , ولكنها أخذت في النمو والزيادة عقب بداية ثورة ديسمبر 2018 , وعقب سقوط البشير لتصبح موجودة في مدن وأرياف السودان , ويقدر عددها بما يتجاوز السبع آلاف لجنة مقاومة, كان لغالب هذه اللجان موقف متشكك ورافض للشراكة مع العسكريين وظلت مواكبها المناهضة للعسكر تخرج طوال فترة الانتقال , ورغم نقدهم المستمر لأداء حكومة الانتقال خاصة في ما يخص العلاقة مع العسكريين و إكمال هياكل الفترة الانتقالية إلا أنهم ظلوا يدعمون الكثير من برامج الرقابة الشعبية , وتيسير وصول الخدمات للمواطنين .

عقب انقلاب 25 اكتوبر مباشرة تولت هذه اللجان قيادة العمل الميداني المقاوم وحظيت بقبول شعبي واسع , كما بدأت في بلورة رؤية سياسية قاعدية لعملية الانتقال الديمقراطي في السودان , لدى لجان المقاومة تحفظات على الأداء السياسي والتنفيذي لقوى إعلان الحرية والتغيير وثمة عقبات حالت دون اكتمال تشكيل جبهة تضم كل القوى الرافضة للانقلاب في جبهة واحدة بما فيها لجان المقاومة بسبب الفجوة بينها وقوي الحرية والتغيير وهو ما يبدو أنه يمكن أيجاد جلول لتجسير هذه الفجوة بينهم , حيث تقود العديد من الجهات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني مبادرات متعددة لخلق الجبهة العريضة التي تضم القوى الرافضة للانتقال والداعية لتحول مدني ديمقراطي في السودان .

المجتمع الدولي والاقليمي:

لا يمكننا الحديث عن مجتمع دولي واحد أو مواقف اقليمية متماثلة بطبيعة الحال، ولكن ظل موقف المؤسسات الدولية الرسمية داعماً للانتقال المدني الديمقراطي في السودان، وادانت الأمم المتحدة والإتحاد الاوروبي والإتحاد الأفريقي في السودان، ومثلت مواقفهم ضغطاً كبيراً على القادة العسكريين، وإن كان هذا الضغط قد خف قليلاً بعد توقيع اتفاق البرهان – حمدوك في 21 نوفمبر 2021 وهو الاتفاق الذي لم يصمد سوى لستة أسابيع حيث استقال د. حمدوك عن رئاسة الوزراء في 2 يناير 2022.

تقف دول الترويكا (أمريكا، بريطانيا، النرويج) بشكل عام داعمة للانتقال الديمقراطي، كما ساهمت أمريكا وبريطانيا في اقناع السعودية والإمارات بإصدار بيان داعم للانتقال المدني الديمقراطي وإدانة الانقلاب عليه، هنالك تأرجح وتفاوت في مواقف ومصالح معسكر الدول الداعمة للانقلاب، وقد تم الاشارة لبعض منها في الجزئية المتعلقة بالاقتصاد في الورقة.

العامل الخارجي مؤثر في الشأن السوداني بالتأكيد ولكن يعتقد السودانيين بشكل أكبر على قدرتهم في إضعاف الانقلاب العسكري ، وأن الدور الخارجي يجب أن يتم داعماً لمطالبهم وليس منفصلاً عنها ، أطلقت الأمم المتحدة عبر ممثل الأمين العام في السودان (فولكر) مبادرتها لاستعادة الانتقال الديمقراطي في السودان وطرح إطار تفاوضي لحل المسألة ، أبدت القوي الرئيسية تحفظاً حذر حول المبادرة ، وأكدت قوى إعلان الحرية والتغيير ولجان المقاومة السودانية رفضها الجلوس في مائدة واحدة مع القادة العسكريين ، كما أكدت على رفضها الشراكة مجدداً مع المؤسسة العسكرية في هياكل الحكم . فإلى أي مدي يمكن أن تكون هذه المبادرة نافذة لحل سياسي للازمة السودانية؟ هذا ما سيتحدد بناءً على قدرتها استيعاب تعقيدات الواقع السوداني ومطالب الثوار ومدى تمتعها بالدعم المجتمع الدولي الذي أبدى ترحيباً بالمبادرة.

ثانياً: سناريوهات المستقبل

وضع نماذج حول السيناريوهات المحتملة بالتأكيد لا يعني حصر كل الاحتمالات بداخلها, فقد تتداخل عدة سيناريوهات مع بعضها البعض , ولكنها تفيد في استشراف ما يحدث في المستقبل والترابط المنطقي بين الفاعلين والاحداث , سنقوم باستعراض أربع سيناريوهات رئيسية متوقعة حول الاوضاع في السودان ما بعد انقلاب 25 اكتوبر 2021م.

السيناريو الأول:

نجاح الحركة الجماهيرية في الاستمرار وفي اقناع القوات المسلحة على الأقل في الانحياز للثوار, أو نجاح الضغوطات الدولية في دفع القيادات العسكرية للتنازل عن السلطة.

يعتمد تحقيق هذا السيناريو على عوامل مختلفة: استمرار وقوة الحراك الثوري, وتوحد قوى مقاومة الانقلاب في إطار موحد , كما يعتمد على مدى جدية المجتمع الدولي في الضغط على القادة العسكريين وحلفائهم الإقليميين , أو في وجود تيار قوي ومنظم داخل المؤسسة العسكرية منحاز لعملية التغيير, يبدو هذا السيناريو متفائلاً ولكنه المطلوب لإنقاذ مسار التحول المدني الديمقراطي في السودان إلا أن نجاح هذا السيناريو كما ذكرنا يعتمد على نجاح وتضافر عوامل مختلفة داخلية وخارجية لتضمن وجود نتائج متسقة مع ما يطمح إليه الثوار في السودان.

السيناريو الثاني:

ويعتمد على وجود حل مشابه لما كان قبل انقلاب 25 أكتوبر, بمعنى حدوث اتفاق شراكة جديد بين العسكريين والمدنيين , وسواء احتوت هذه الشراكة القيادات العسكرية الحالية أو8 قيادات أخرى , فإن فرضية هذا السيناريو هو استعادة الشراكة بين المدنيين والعسكريين , قد يبدو هذا النموذج مناسب للحلفاء الإقليميين للعسكر , حيث يضمن وجود العسكريين في المعادلة السياسية وفي نفس الوقت يخفف من الضغط الدولي عليهم , صعوبة تحقيق هذا السيناريو ترتبط بالرفض الشعبي لأي وجود سياسي للمؤسسة العسكرية في الهياكل الانتقالية أو وجود دور سياسي لها .

السيناريو الثالث:

فرضية هذا السيناريو, هو قدرة المؤسسة العسكرية على قمع الاحتجاجات, ونجاحها في تحويل الامور لصالحها, أو على الاقل قدرته على التعايش طويل الامد مع الاحتجاجات, يبدو هذا السيناريو هو الافضل للقادة العسكريين, وبالتأكيد لبعض حلفائهم.

هذا السيناريو يبدو صعب التحقيق مع تصاعد المد الجماهيري ووقف المساعدات الدولية التي كان من المقرر توفيرها للسودان, مع زيادة تكاليف الصرف الامني.

مع ضعف احتمالات هذا السيناريو إلا أن هنالك سعي وتصميم شديد من قبل قادة المكون العسكري على جعله السيناريو الأرجح, بالإضافة عمله على توفير تحالفات إقليمية حتى ولو بدت متناقضة الأهداف لصالح دعم مشروعهم الانقلابي, فبالإضافة لحلفائهم التقليديين يغازل الانقلابيون الصين وروسيا من جانب, وإسرائيل من جانب أخر. قد تنجح محاولاتهم في إضعاف التأثير الدولي المضاد للانقلاب في السودان, لكن بالتأكيد فان تحالفات القادة العسكريين الخارجية لن تكون مفيدة في شأن توفير غطاء سياسي داخلي للانقلاب.

السيناريو الرابع:

وهو سيناريو الفوضى, وفرضية هذا السيناريو أن يأخذ طابع الصراع السياسي في السودان شكل العمل المسلح, وهو خيار قد يتضاد مع التمرس الكبير للمقاومة السودانية في أدوات العمل السلمي, إلا أن عوامل أخرى قد تدفع باتجاهاته, فتزايد عدد القتلى من الثوار السلميين, واستطالة أمد الحراك السلمي دون انحياز من القوات المسلحة أو نجاح لضغوطات المجتمع الدولي في اجبار القادة العسكريين على تسليم السلطة للمدنيين قد يدعم بروز اتجاهات عنيفة داخل الثوار.

يستبعد حدوث هذا الخيار خاصة في المدي القريب, لكن تطاول امد الصراع السياسي, في ظل الهشاشة الاجتماعية والسياسية قد يؤدي إلى مالا يحمد عقباه.

الخـاتمـة

ما سوف تفضي إليه الأمور في السودان ليست مهمة لهذا القطر العربي الأفريقي لوحده بل ستلقي بظلالها على كل المنطقة , فنجاح السودان في استئناف مسار الانتقال المدني الديمقراطي من شأنه أن يعيد الاعتبار للنضال السلمي كطريق أمثل لاستعادة الحقوق مهما كانت طبيعة الأنظمة المستبدة , كما سيؤشر لتراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية , وهو أحد تحديات الانتقال الديمقراطية في الدولة الما بعد استعمارية , النظر إلى التجربة السودانية بتشجيع واهتمام يرتبط بتماثل الواقع السوداني مع الواقع في العديد من دول الاقليم , فالانتقال الديمقراطي قضية مرتبطة بأدوار الجيوش وبالاقتصاد السياسي لهذه البلدان , كما يتقاطع مع التداخلات الاقليمية والدولية دعماً أو تثبيطاً لمشاريع الانتقال , كما يشتبك مشروع الانتقال والتحول الديمقراطي مع الصراعات الاجتماعية والتوازنات الجهوية والإثنية والإقليمية داخل هذه الدولة .

إن قضية الانتقال الديمقراطي ليست قضية منفصمة عن تفاصيل الاقتصاد والتنمية والسلام, كما أنها مرتبطة بتطوير أدوات العمل السياسي والأداء الحزبي, وبمشاركة وحضور المجتمع المدني والتنظيمات القاعدية ودورها في زيادة نسبة المشاركة والفاعلية السياسية, ودور التجمعات المهنية في تطوير أدوات الفعل النضالي.

التجربة السودانية تعطي مؤشرات مختلفة حول الفعل الثوري ونجاحه, وفي التحديات التي تقابل الانتقال الديمقراطي، ونتمنى أن تعطي درساً حول نجاح العمل السلمي في مقابل القوة الغاشمة التي تستخدم لتثبيت أركان الردة على الانتقال الديمقراطي، هي تجربة لا زالت في ميدان التخلق ومعمل التشكيل, وبقدر نجاح الفعل الثوري في تكملة فصولها, بتوحيد جهود الداخل ودعم الهيئات الدولية وشعوب العالم لتجربتها يمكنها رفد الاقليم والعالم بتجربة متميزة وقابلة للتعميم.